S241212

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بيـان

الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تدعو إلى رفــع العقوبات الاقتصاديــة عن سوريــا بعد سقــوط نظــام الأســد

العقوبات الاقتصادية والسياسية ارتبطت بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبها نظام الأسد

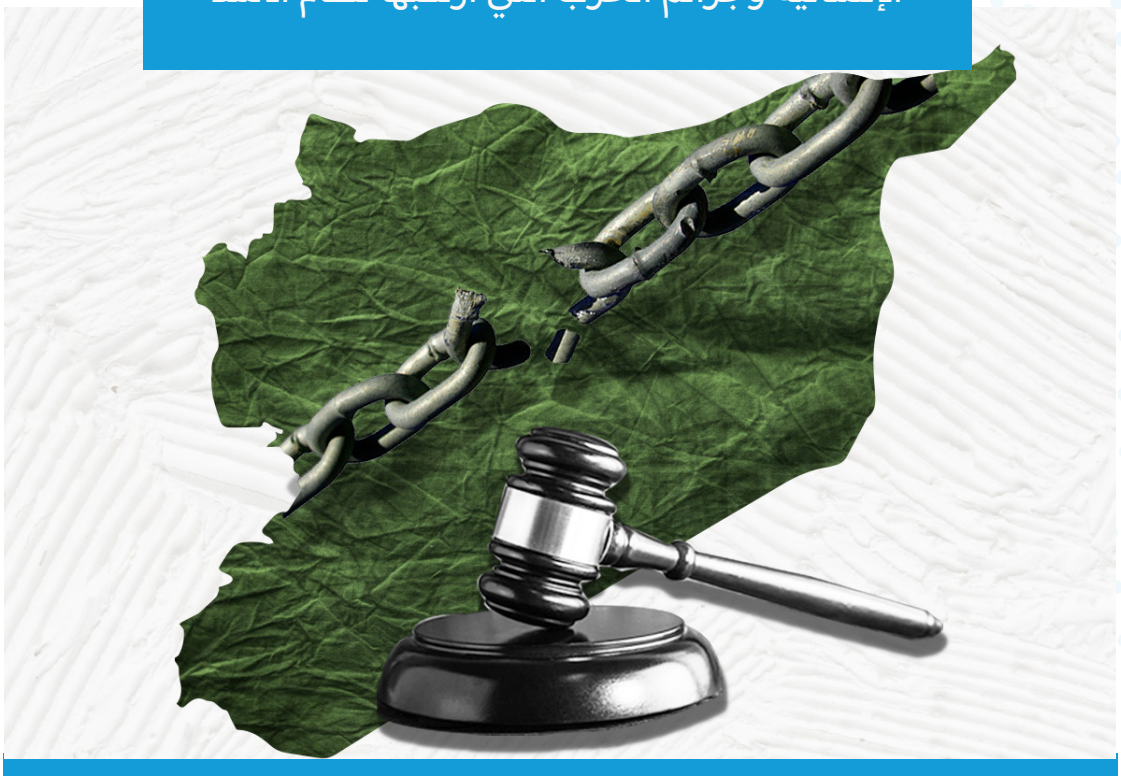

الإثنين 16 كانون الأول 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

لاهاي – الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

منذ آذار/مارس 2011، ارتكب نظام الأسد انتهاكات جسيمة بحقِّ الشعب السوري، شملت القتل، التعذيب، الإخفاء القسري، والتشريد القسري. في ظل فشل مجلس الأمن الدولي في وقف هذه الانتهاكات، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وعدد من الدول عقوبات اقتصادية وسياسية كتعويض عن هذا الفشل وكأداة لمحاسبة النظام. وكان قانون قيصر أحد أبرز هذه العقوبات. هدفت العقوبات للضغط على نظام الأسد لتغيير سلوكه الإجرامي، ولدفعه للقبول بحل سياسي.

دعمت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان استخدام العقوبات كأداة ضد نظام الأسد، لا سيما ضد الأفراد المتورطين في الانتهاكات الجسيمة. وعلى مدار سنوات، ساهمت الشَّبكة في إدراج العشرات منهم على قوائم العقوبات.

التحول الكبير في المشهد السوري

في 8 كانون الأول/ديسمبر، ومع سقوط نظام الأسد وهروب بشار الأسد إلى موسكو، شهدت سوريا تحولات جوهرية؛ فتحت السجون والأفرع الأمنية، وتوقفت عمليات القصف العشوائي والقتل. ومع هذه التطورات، ترى الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ العقوبات قد فقدت مبررها كوسيلة للردع والعقوبة، والتغيير السياسي.

العقوبات بين المساءلة وعرقلة التعافي

تشير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ استمرار العقوبات، في ظل غياب النظام السابق، قد يؤدي إلى تحولها من أداة للمساءلة إلى عائق أمام جهود التعافي السوري. تواجه البلاد اليوم تحديات هائلة تتطلب جهوداً كبيرة لإعادة بناء البنية التحتية، واستعادة الخدمات الأساسية، وتنشيط الاقتصاد. ومع ذلك، فإنَّ الإبقاء على العقوبات الاقتصادية يهدد بتقويض الجهود الإنسانية، ويعيق تدفق الموارد الحيوية، مما يزيد من تعقيد مهام المنظمات المحلية والدولية في تقديم المساعدات وإعادة الإعمار.

إلى جانب ذلك، خلَّفت ممارسات نظام الأسد دماراً واسع النطاق، حيث تسببت في نزوح ملايين السوريين، وتدمير ملايين المنازل، وإصابة مئات الآلاف بإعاقات دائمة. كما طالت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات والمرافق الطبية. وفي هذا الإطار، يمثل استمرار العقوبات عقبة رئيسة أمام عودة اللاجئين والنازحين، ويعرقل جهود الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، والشركات الخاصة، وذلك بفعل القيود المفروضة على المعاملات المالية والتجارية، والتي تحول دون تأمين المواد الأساسية أو تحويل الأموال اللازمة لدعم المتضررين.

التأثير على البنك المركزي والمؤسسات المالية

تسببت العقوبات المفروضة على البنك المركزي السوري في تعطيل الاستقرار المالي، حيث منعت المعاملات المالية الدولية الأساسية، وقيدت الوصول إلى احتياطيات النقد الأجنبي، مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم وتفاقم نقص السيولة.

الإبقاء على العقوبات الفردية

لا تزال الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تدعو إلى الإبقاء على العقوبات الفردية التي تستهدف نحو 300 شخصية من رموز نظام الأسد، مثل (بشار الأسد وأسماء الأخرس وماهر الأسد، رامي مخلوف، أيمن جبر، علي مملوك، جميل حسن، عبد السلام محمود)، لضمان ملاحقتهم ومحاسبتهم.

إعادة النظر في العقوبات مع ضمان الشفافية والالتزام بحقوق الإنسان

تشدد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان على ضرورة أن يكون رفع العقوبات مشروطاً بوجود آليات رقابية صارمة وشفافة لضمان عدم تسرب الأموال إلى جهات فاسدة أو متورطة في انتهاكات حقوق الإنسان. كما تطالب الشَّبكة بأن تلتزم الحكومة السورية الجديدة بمعايير حقوق الإنسان، وتنفيذ إصلاحات تعزز العدالة والمساواة داخل المجتمع السوري.

توصيات

1. إلى المجتمع الدولي:

- رفع العقوبات عن المؤسسات السورية: العمل على رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على المؤسسات والبنوك السورية، مع ضمان تنفيذ إصلاحات سياسية وقانونية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.
- الإبقاء على العقوبات الفردية: ضمان استمرار العقوبات على الأفراد المرتبطين بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مع تطبيق آليات صارمة للمساءلة وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

2. إلى الحكومة السورية المستقبلية:

- تعزيز الشفافية والمساءلة: تطوير نظام شفاف لإدارة الموارد العامة بما يضمن استخدام الأموال بطرق تخدم التنمية وإعادة الإعمار، ويعزز الثقة مع المجتمع الدولي والمحلي.
- احترام حقوق الإنسان: تنفيذ إصلاحات سياسية وقانونية تحمي حقوق الإنسان، وتضمن حرية التعبير والتجمع السلمي، وسلامة المدنيين.
- إصلاح المؤسسات المالية: إعادة هيكلة المؤسسات المالية لتعزيز الاستقرار النقدي، وتسهيل المعاملات الدولية، وضمان الشفافية في إدارة الموارد.

3. إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية:

- التوسط في رفع العقوبات: تقديم الدعم الفني والاستشاري للحكومة السورية والمجتمع الدولي لضمان رفع العقوبات بطريقة فعالة.
- مراقبة تنفيذ الإصلاحات: تعزيز آليات الرقابة الدولية لمتابعة تنفيذ الحكومة السورية للإصلاحات المطلوبة.
- دعم إعادة الإعمار والانتقال السياسي: تقديم المساعدات التقنية والمالية لدعم إعادة الإعمار وتعزيز الاستقرار السياسي، مع ربط هذه المساعدات بتقدم الحكومة في تحقيق معايير الحوكمة والشفافية.

4. إلى المنظمات الإغاثية والحقوقية:

- التعاون مع الحكومة الجديدة: المشاركة في بناء خطط مستدامة لإعادة تأهيل البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية.
- التوثيق والمساءلة: استمرار توثيق الانتهاكات السابقة لضمان بقاء الأدلة اللازمة للمحاسبة، والعمل على ضمان عدم عودة الأفراد أو الجهات المسؤولة عن تلك الانتهاكات إلى السلطة أو الإفلات من العقاب.

5. إلى الدول الإقليمية:

- دعم الاستقرار الاقتصادي: تقديم الدعم المالي والفني للحكومة السورية المستقبلية، مع ضمان عدم تسرب المساعدات إلى جهات غير شرعية أو متورطة في الفساد.
- تعزيز التعاون الإقليمي: إنشاء شراكات لتعزيز التجارة وإعادة بناء العلاقات الاقتصادية، بما يخدم مصالح المنطقة ككل ويعزز استقرار سوريا على المدى الطويل.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org